فظاهره ان المصنف قايل بالاحوال وثبوت المعنوية والذي صرح به في
شرحه انه اراد بمجرد ثبات الاسماء المأخوذة مما سبق فلذا لم يقل كونه حيا
بناء على الحق من عدم زيادتها على قيام المعاني وقولهم بنفي المعنو
ية كغيره معناه اذا اثبت الاصل ا د قوله رابع الاقسام بالرفع نعت
للصفات والتذكير باعتبار لفظ القسم اه قال الامانت في شرح الصغير
ولو ذكرها على انها من الصفات الزايدة على ما سبق كما فعل البعض
لان عد هذه الصفات مما يجب له تعالى زيادة على صفات المعاني
انما يمشي على قول مثبتي الاحوال جمع حال وهو صفة لا موجودة
ولا معدومة ولا تقوم الا بموجود كالعالمية التي صار بها العالم عالما عند
قيام صفة العلم به عالما والقادرية التي صار بها القادر عند قيام
صفة القدرة به قادرا امور زايدة ترتبط الذات بالصفات لمناسبتهما من
التغاير والصحيح عندنا انه لا حال كما هو مختار المحققين كابن
السبكي في جمع الجوامع بل انما عد هذا القسم بعد عدي صفات
المعاني لبيان وجوب قيام الصفة بالموصوف ردا على بعض فرق
الضلال حيث جوزوا في بعضها عدم قيامه بالموصوف كالكلام والا
رادة حيث نفوا زيادة صفاته على ذاته واعلم انهم وان لم يقولوا بالا
حوال فلم ينفوا الاعتبار الذهني فثبوت القدرة غير القدرة ذهنا
وهو اعتباري ومعنى انكار الحال زيادتها على المعاني لا انكار كونه
قادرا مثلا من اصله اذ هذا لا يقوله مسلم ابدا اذ كونه قادرا مجمع
عليه وانما الخلاف في زيادته على المعاني والحق عدم الزيادة اه
شيخنا دردير والحاصل ان قولهم تافي المعنوية كما قرر اي ان اثبت
الضد وهو الكون عاجزا والمحققون انما نفوا كونها امورا ثابتة بالخارج
ويقولون انها امور اعتبارية ثابتة في الذهن فقط لا في الخا
رج ايضا كالابوة فالخلاف انما هو في ثبوتها للذات فلا ينافي انها
امور متعلقة قوله التي فرع منها وفي نسخة التي فرع عنها و الضمير في
هي للصفات المعنوية وابرز الضمير لئلا يتوهم رجوعه لصفات المعاني
لان كونه

لان كونه قادرا متفرع عن قيام القدرة بذاته وهكذا الخ ولان الصفات
المعنوية مشتقة من صفات المعاني لان عالما مشتق من العلم وثبوت
عالم لمن تحقق ثبوت العلم له اي في التعقل اه ح وقوله فرع اي كالفرع
اذ لا فرعية في الخارج ا د قوله منتسبة للمعاني اي فالمنسوب احوال على القول
باثبات الحال واما على نفي الحال فالمنسوب النسب والوجوه والاعتبا
رات فالياء للنسبة على كل قول وليست على غير قياس بل هي قياسية
حتى على قول المعتزلة والمنسوب اليه هو المعنى الذي هو غير الذات
عندهم وان كانت باطلة الا ا د قوله فقال معطوف على شرع قوله وحيث
لا جميع هذه الحيثيات في المعنى للتعليل مقدمة على المعلول قوله
فهو حي اشار بتقدير الكاف الى ان حي خبر لمبتدا محذوف مقرون بالفاء فقد
حذف حقيقة الفاء مع المبتدا للضرورة كما قال الامانت في شرح الصغير
ولا يصح ان يكون معطوفا على الوجود لانه يختل المعنى فواجب له
حي الخ وهذا فاسد لان الله هو نفس الحي فان قلت المراد وا
جب له الحي من حيث وصفه بالحياة قلنا انها تقدمت في صفا
ت المعاني فالحق انه ليس معطوفا بل هو متفرع على السبعة المعاني
فكل واحد متفرع على ملزومه قوله كما علم اي لاجل ما علم او بناء على ما علم او هو
تشبيه اعتباري وقوله وثبت معطوف على علم وانه تعالى حي نايب
فاعل علم او فاعل لثبت فتنازعه كل منهما ويصح ان يكون قوله وثبت
مستانفا وقوله انه الخ فاعل به ونايب فاعل علم ضمير مستتر ويصح ان
يكون من تنازعهما ضميرا مستترا وقوله انه الخ خبر لمبتدا محذوف او على حذف
من بيان لما [illegible] الخ وقوله مما ثبت معطوف على من قوله
اعلم اه وغرضه بذلك الاستدلال على الصفات المعنوية بادلة منها
ما انتج ثلاثة من المعنوية الحي والسميع والبصير ومنها ما انتج اثنين
وهما القادر والعالم ومنها ما انتج اثنين وهما السميع والبصير ومنها
ما انتج السبعة قوله وسميع وبصير ذكرهما هنا لاجل الدليل وقوله وما ثبت
دليل ثابت انتج اثنين وسياتي باقي الادلة الاربعة في كلامه قوله وانعقد
الاجماع عليه اي على ما ثبت من الثلاثة قوله لا يكون الاحياء اي ظهوره